

مصر تلجأ للدبلوماسية الشعبية لتحسين صورتها بالخارج

وتتحرك داخليا عبر إجراءات تحضيرية لحين تتاح فرصة السفر والقيام بزيارات خارجية للولايات المتحدة ولقاء شخصيات مختلفة هناك فضلا عن بعض الدول الأوروبية.

ويعتزم أعضاء المبادرة عقد لقاءات مع بعض ممثلي الأحزاب والمجتمع المدني ومسؤولين في الدولة تمهيدا لتنفيذ خطة العمل على المستوى الخارجي لتشجيع الحوار والتعرف على الرؤى والتحفيزات بشأن ملف الحريات، والعمل على تصويبها من خلال حوار آخر مع مؤسسات الدولة.

وأوضح السادات أن أعضاء المبادرة اقتربوا من وضع اللامسات الأخيرة لخطتهم، وسيتم الإعلان عنها قريباً، وكلهم ثقة في إحداث اختراق في التوجهات الخاطئة عن مصر وتقديم صورة حقيقية.

ورغم أن القائمين على المبادرة يؤكدون أنها جاءت نتيجة جهود شخصية، غير أن مراقبين يرون صعوبة خروجها للنور من دون أن تلقى ضوءاً أخضر من السلطات الرسمية.

وشكك هؤلاء في إمكانية نجاح هذه المهمة، لأن الأوراق التي تعتمد عليها ذات طابع عاطفي لا يصلح في الأمور السياسية الشائكة، ولا يفيد في الوصول للأهداف النهائية، كما أن التجارب السابقة لم تكن موفقة.

وأشار السادات إلى أنه "لم يحدث اعتراض من قبل أجهزة الدولة، وهذا أمر مهم ويأتي على الأمل، وكل الأطراف المشاركة ضمن المبادرة ينتمون إلى جهات مختلفة، وكل شخص في مكانه، والهدف النهائي، كما أن التجارب السابقة لم تكن موفقة".

وأشار السادات إلى أنه "لم يحدث اعتراض من قبل أجهزة الدولة، وهذا أمر مهم ويأتي على الأمل، وكل الأطراف المشاركة ضمن المبادرة ينتمون إلى جهات مختلفة، وكل شخص في مكانه، والهدف النهائي، كما أن التجارب السابقة لم تكن موفقة".



عمرو الشوبكي

نجاح هذه المبادرة رهين تحولات في المشهد السياسي

ويظل التحدي الحقيقي لأعضاء المبادرة لتأكيد شفافتها حدوث تغييرات في الواقع، خاصة في ما يتعلق بقضايا الحريات، وتفعيل دور الأحزاب والنقابات، وعقد شراكات بين المجتمع وأجهزة الدولة تصب في صالح إنهاء الخصومة بين الطرفين، وفتح المجال العام.

ويقول متابعون إن هذه النوعية من الجهود تبدو "مجرد مساحيق سياسية لتجميل صورة النظام أمام المجتمع الدولي في ظل اتهامات مستمرة بوقوع انتهاكات حقوقية، ومرجح أن يفقد أطرافها مصداقيتهم لصعوبة المهمة التي يتصون لها".

وذكر الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية عمرو الشوبكي لـ"العرب"، أن نجاح مثل هذه النوعية من المبادرات وتحقيق أهدافها ينبغي أن يكون مترامناً مع تحولات في المشهد السياسي.

وتعرض السادات لهجوم خلال الفترة الماضية بسبب تحركاته وتدخلاته للإفراج عن محتجزين ومحبوسين احتياطيين على ذمة بعض القضايا، من سياسيين وصحافيين ونشطاء في المجتمع المدني ومهتمين بالشأن العام عموماً.

وأوضح خصومه أن تحركاته جاءت بإيعاز من بعض الأجهزة الرسمية، وهو ما نفاه واعتبره مكابدة سياسية من بعض الأشخاص المحسوبين على جهات معارضة لإخفاقهم في تحريك هذا الملف على مدار سنوات.



محمد أنور السادات يقود مبادرة للتواصل مع الشركاء الدوليين

هبة ياسين

القاهرة - تستعد الحكومة المصرية لتفعيل ورقة الدبلوماسية الشعبية لتخفيف الضغوط عليها في ملف الحريات وحقوق الإنسان، حيث استشعرت أن الردود الرسمية لم تحرز النتائج المرجوة، وأخفقت في تغيير قناعات جهات دولية بهذا الملف الذي تحول إلى صراع للقاهرة. وأرسلت الحكومة إشارات لعدد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والأحزاب وأعضاء في البرلمان للاستعداد للقيام بجولات خارجية قريباً في سبيل شرح وجهة نظرها وإجراء حوارات مع المجتمع المدني.

وعلمت "العرب" أن هذا التوجه يشمل تحركاً على مستوى أعضاء الكونغرس الأمريكي من المعروفين بمواقفهم المعادية للنهج المصري في ملف الحريات، أملاً في تقديم صورة مختلفة عما يصل بعضهم من معلومات عبر وسائل إعلام وشخصيات مصرية معارضة.

وواجهت القاهرة انتقادات شديدة الفترة الماضية في مجال حقوق الإنسان، ولم تفلح الردود الرسمية في تغيير قناعات أصحابها، ولم تقتنع الحكومة بتغيير طريقتها وتبني خطوات واسعة تهيئ الأجواء لإصلاحات سياسية تتماشى مع نظيرتها الاقتصادية التي قطعت شوطاً كبيراً.

وأعلن رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات إطلاق مبادرة جديدة تحت اسم "مجموعة الحوار الدولي"، حاملة شعار "بالمناطق والحكمة.. وبالهدوء والبرهان"، في إشارة إلى أن ما تتعرض له الدولة من اتهامات غير حقيقي ويجانب الصواب.

وقال السادات، وهو ابن شقيق الرئيس المصري الراحل أنور السادات، في تصريح لـ"العرب" إن المبادرة تضم عدداً من ممثلي الأحزاب والمجتمع المدني وأعضاء في مجلسي النواب والشيوخ، بغرض بناء جسور ثقة مع الشركاء الدوليين في بعض القضايا محل الجدل والخلاف.

وأضاف أن الهدف من التحرك توضيح الحقائق ودحض الشائعات وتصويب البيانات المغلوطة، وتلك التي تحوي مبالغتات تحتاج إلى مراجعة وتدقيق، والبحث في معنى الانتقادات بالحوار مع قنوات رسمية وشعبية.

وراعت المبادرة التنوع في الانتماء الحزبي والسياسي والديني لأعضائها، إلا أن السمة العامة هي انتماء الغالبية لأحزاب وشخصيات مؤيدة وقريبة من الحكومة، حتى لو حاولت التذثر برداء المعارضة.

ومن أبرز الأعضاء: السفيرة مشيرة خطاب كممثلة للمجتمع المدني، وهي وزيرة سابقة للأسرة والسكان، والنائب أشرف ثابت، عضو مجلس الشيوخ، والقيادي بحزب النور السلفي، والنائبة سحر البزار، وهي عضو مجلس النواب ووكيلة لجنة العلاقات الخارجية به، وعملت كمستشار للبنك الدولي وعضو بحزب مستقبل وطن.

وأكد السادات لـ"العرب" أن المبادرة اجتهاد من مجموعة تمثل أطيافاً سياسية ومجتمعية بدأت في التشاور منذ نحو شهرين، وجميع الأسماء من المهمومين بالتقارير الحقوقية الخاصة بمصر وقضية الحريات، وتسير جهودهم بالتوازي مع جهود الدولة.

وتتهم المبادرة بملفات محلية أيضاً تتعلق بمظالم وشكاوى الناس من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وطلب السلطات المصرية بـ"مراجعة السياسات الخاصة بمعبر رفح، والتي تحظر سفر الفلسطينيين لعدم حيازتهم الهوية الفلسطينية الصادرة عن السلطات الإسرائيلية، والسماح لهذه الفئة استئناف بالتنقل من وإلى قطاع غزة كونهم مواطنين فلسطينيين". كما حث السلطة الفلسطينية على وضع آلية جديدة تتمثل في استئناف وتحديث الطلبات الخاصة بفاقد الهوية، وبدل الجهود اللازمة في سبيل معالجة هذا الملف.

الجيش اللبناني يواجه استنزافاً على جبهات متعددة

حملة تشكيك منهجة تستهدف النيل من هبة المؤسسة العسكرية



صامد في وجه الأزمات

في معركة العهد مع الشارع. وكان قائد الجيش اللبناني انتقد بداية الشهر الجاري النخبة السياسية في بلاده لتعاملها مع الأزمة الحالية، محذراً من اضطراب الوضع الأمني.

وقال عون إن الضباط العسكريين جزء من المجتمع اللبناني الذي يعاني من صعوبات اقتصادية، مضيفاً "العسكريون يعانون وجوعون مثل الشعب".

ووجه حديثه إلى المسؤولين متسائلاً "إلى أين نحن ذاهبون، ماذا نتوون أن تفعلوا، حذرنا أكثر من مرة من خطورة الوضع، وإمكان انفجاره".

وانتقد جوزيف عون التعيينات والخفض المستمر لموازنة الجيش ومحاولات ضرب صورته، قائلاً "الجيش لن يكون مكسراً عصاً لأحد، ولن يؤثر هذا الأمر على معنوياتنا ومهمتنا".

وكسائر اللبنانيين، أشرت الأزمة المالية وتهاوي سعر الليرة اللبنانية إلى أزمة على الأوضاع الاجتماعية لعناصر الجيش، حيث تدنت قيمة الراتب الأساسي الشهري للجندي، من حوالي 800 دولار، إلى أقل من 120 دولاراً في الوقت الراهن.

ودفعت تخفيضات موازنة الجيش إلى استبعاد اللحوم من قائمة وجباته في العام الماضي، وأصبح الجيش اللبناني يتلقى اليوم مساعدات غذائية ليس لتعزيز ترسانته العسكرية، بل من المواد الغذائية.

وتزامنت العملية مع تحليل مروحي مكثف للجيش وتوقيف خمسة من المطلوبين وإصابة عدد منهم بجروح خطيرة، كما أصيب عنصران من الجيش، وتم نقل الجرحى إلى مستشفيات المنطقة.

ويشهد لبنان انتشاراً للسلاح المخفلات الخارج عن سيطرة الدولة، وسط دعوات للمطالبة بنزع من الميليشيات والأشخاص غير المرخص لهم بحملها. وتقابل جهود الجيش في مكافحة الجريمة، التي تزايدت على نحو غير مسبوق في لبنان، بالترافق مع جهوده في حفظ وحماية المؤسسات الرسمية خلال المظاهرات الاحتجاجية، بتجاهل من قبل القوى السياسية.

وتذهب بعض هذه القوى حذراً التحريض على هذه المؤسسة ودورها في علاقة بخشيتها المتزايدة على نفوذها. وانتقد الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله مؤخراً طريقة تعاظم الجيش مع المظاهرات التي يعيش على وقعها لبنان، زعماء أن ضغوطاً تمارس على المؤسسة العسكرية من قبل بعض السفارات، فيما بدأ محاولة للتشكيك في ولاء هذه المؤسسة.

واستبق حديث نصرالله المشكك في المؤسسة العسكرية حملة إعلامية قادتها بعض المواقع الموالية والمحسوبة على الحزب ضد الجيش، على خلفية تصريحات قائده العماد جوزيف عون، الذي رفض أن يكون الجنود حطب وقود

لإسبانيا في منطقة البقاع جنوب لبنان، كان أحدثها ما جد في مدينة بعلبك، حيث تعرضت إحدى دوريات الجيش السبت إلى إطلاق نار كثيف من مسلحين بسيارات رباعية الدفع، ردت عليهم الدورية ما أدى إلى مقتل أحد المهاجمين.

وقال الجيش في بيان إن "دورية من الجيش داهمت بحي الشراونة في بعلبك، منزل أحد المطلوبين بعدة مذكرات توقيف". وأضاف أنه "خلال العملية تعرضت الدورية لإطلاق نار كثيف من سيارات رباعية الدفع ذات زجاج داكن، فاضطر العناصر إلى الرد على مصادر إطلاق النار ما أدى إلى مقتل أحد ملطقي النار وإصابة آخرين بجروح (لم يذكر عددهم)".

وأكد الجيش أن وحداته "تواصل ملاحقة المطلوبين وباقي ملطقي النار لتوقيفهم"، دون الحديث عن أي خسائر في صفوف الجيش. وهذه ليست المرة الأولى التي يشهد فيها حي "الشراونة" اشتباكات مسلحة.

وكانت بريتان، البلدة الدفاعية التي تبعد نحو 75 كلم شرقي العاصمة بيروت، والمعروفة بأنها أحد معاقل حزب الله، وتنتشر فيها عصابات احترقت السرقة والخطف من أجل القدية وتجارة المخدرات، شهدت في 19 من الشهر الجاري، اشتباكات عنيفة استخدمت فيها الأسلحة الرشاشة، وذلك خلال محاولة الجيش اللبناني إلقاء القبض على أحد أخطر المطلوبين.

مواطنون «بدون» داخل سجن غزة المفتوح

التعليم أو العمل بسبب عدم تمكنهم من السفر والتنقل، كون فاقده الهوية لا يستطيع استخراج جواز سفر يمكنه من السفر والتنقل بحرية كما باقي المواطنين المتتمين بالهوية.

5 آلاف فلسطيني من سكان غزة ممنوعون من ممارسة حقوقهم لعدم امتلاكهم بطاقة هوية

كما لا يستطيع فاقده الهوية الانتقاء بعائلته في حال كان البعض من أفرادها يعيشون في الخارج، ما يعني تشتت الكثير من الأسر وحرمانها مما يسمى بـ"لم الشمل" بسبب معضلة فقد الهوية.

وأشار التقرير إلى أن أزمة فاقد الهوية في قطاع غزة تراوح مكانها منذ سنوات، في ظل استمرار العجز الرسمي تجاه حل هذه القضية الإنسانية.

وقالت المتحدثة باسم المرصد الأورومتوسطي في الأراضي الفلسطينية

إلى سبب حقوقهم المدنية والسياسية جراء عدم حيازتهم لبطاقة هوية.

وأوضح التقرير، الذي حمل عنوان "مواطنون بلا هوية"، أن فاقد الهوية في قطاع غزة كانوا قد دخلوا إلى القطاع إما قبل عام 2000 من خلال تصاريح الزيارة المؤقتة الممنوحة من السلطات الإسرائيلية، وإما بعد عام 2000 في الفترات التي تم فيها اختراق الجدار الحدودي بين مصر وغزة، أو عبر الإنفاق الأرضية التي كانت منتشرة على جانبي الحدود قبل عام 2014.

وتعد معاناة هذه الفئة مضاعفة، فإلى جانب عيشهم في أشبه ما يكون بسجن مفتوح داخل القطاع الصغير، يواجهون صعوبات أشد لإسبانيا في الحق في التعليم والتنقل ولقاء الأهل.

واستعرض التقرير الصعوبات التي تعانيها فئة فاقد الهوية في قطاع غزة، إذ توفي عدد منهم ممن يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة بسبب عدم تمكنهم من السفر للعلاج خارج الأراضي الفلسطينية.

وعلى صعيد الدراسة والعمل في الخارج، يُحرم فاقد الهوية من فرص

يواجه الجيش اللبناني تحديات كبيرة في ظل ما تشهده البلاد من انهيار مالي واقتصادي. وفيما يسعى عناصر الجيش لضبط الوضع والتأكيد على أن الدولة اللبنانية ما زالت قائمة وصامدة، يقابل البعض هذه الجهود بالتشكيك والتشويه، ويذهب آخرون إلى حد محاولة ضرب هيبته، وسط مخاوف من أن يكون هناك مخطط ممنهج للنيل من هذه المؤسسة باعتبار أنها الوحيدة التي تحظى بالتفاف اللبنانيين.

بيروت - يواجه الجيش اللبناني حالة استنزاف على جبهات متعددة، الأمر الذي يؤثر مخاوف اللبنانيين وقلق المجتمع الدولي من انهياره، لإسبانيا وأنه يشكل الرافعة الأخيرة لتفادي سقوط لبنان في فوضى أمنية.

ويشهد لبنان تهاويها مالياً واقتصادياً، وشللاً حكومياً في ظل عجز الفرقاء السياسيين عن اجترار تسوية لتشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة حسان دياب التي استقالت في أغسطس الماضي، على خلفية انفجار مرفأ بيروت الذي راح ضحيته العشرات، وشرد الآلاف من مواطني العاصمة، جراء انهيار وتصعد منازلهم.

في خضم ذلك يجد الجيش اللبناني نفسه في مواجهة مع شارع غاضب، وأصحاب سوابق محتجزين وقد باتوا أكثر جراءة على الدولة، أضف إلى ذلك حملات تشكيك من بعض أطراف الحكم، المتمللة من المواقف الأخيرة لقائد الجيش العماد جوزيف عون.

الاعتداءات على عناصر الجيش اللبناني تتوالى خلال مدامات لمطلوبين للعدالة لإسبانيا في مناطق محسوبة على حزب الله

وحذرت أوساط سياسية لبنانية من أن هناك تمسحاً لضرب صورة الجيش وهيبته، مشيرين إلى تسجيل ظاهرة لافتة في الأسابيع الأخيرة تمثلت في توالي الاعتداءات على عناصر الجيش خلال مدامات لمطلوبين، لإسبانيا في مناطق محسوبة على حزب الله.

وتشير الأوساط إلى أن أخطر ما في تلك الاعتداءات هو استخدام المسلحين لمختلف أنواع الأسلحة بينها أسلحة متطورة في مواجهة الجيش.

وتواترت مؤخراً اشتباكات مسلحة بين عناصر من الجيش ومطلوبين للعدالة

غزة - يجد الآلاف من الفلسطينيين في قطاع غزة أنفسهم محرومين من أبسط حقوقهم الأساسية، بسبب عدم امتلاكهم لبطاقة هوية شخصية، وسط تجاهل لهذه القضية الإنسانية، وإسبانيا من السلطة الفلسطينية وحركة حماس التي تتولى إدارة القطاع بحكم الأمر الواقع منذ العام 2007.

ورصد تقرير حقوقي نشر الأحد حرمان خمسة آلاف فلسطيني من سكان القطاع من الحصول على بطاقة هوية شخصية. وذكر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في التقرير أن حرمان هؤلاء من بطاقة الهوية تسبب بمنعهم من ممارسة مجموعة من حقوقهم الأساسية.

وأفاد التقرير بأن أكثر من 5 آلاف فلسطيني في قطاع غزة حرموا من الحصول على بطاقة هوية، بسبب عدم وجودهم -أو أبائهم- في الأراضي الفلسطينية المحتلة أثناء إجراء السلطات العسكرية الإسرائيلية تعداداً للسكان عقب احتلالها للقطاع عام 1967.

وتذكر هذه القضية، بغثة كبيرة تعيش في بعض دول المنطقة العربية يطلق عليهم "بدون" ويعانون من فقدان